**البيان المشترك**

اجتمع اليوم وزراء خارجية المملكة المتحدة، والمملكة العربية السعودية، والإمارات العربية المتحدة، وسلطنة عُمان، ووكيل وزارة الخارجية الأمريكية للشؤون السياسية لمناقشة الوضع في اليمن. وقد استمعوا إلى إيجاز من مبعوث الأمم المتحدة الخاص، وبحثوا في الأوضاع السياسية والإنسانية والأمنية.

أكد الوزراء على أن الصراع أفرز أزمة إنسانية طارئة. واتفقوا على أن كافة الأطراف تقع على عاتقهم مسؤولية مشتركة لضمان فتح طرق آمنة وسريعة وخالية من العوائق لإتاحة وصول السلع وموظفي الإغاثة إلى كافة أنحاء اليمن. وقد بحث الوزراء سبل تعزيز آليات المراقبة للحيلولة دون تهريب الأسلحة إلى اليمن، وفي الوقت ذاته ضمان نقل المعونات دون أي عقبات عبر حدود اليمن وفي كافة أنحائه.

دان الوزراء بشدة الهجوم الصاروخي على الرياض في 4 نوفمبر، والذي تعمّد استهداف منطقة مدنية. وقد أعربوا عن تأييدهم للمملكة العربية السعودية ولهواجسها الأمنية المشروعة. وشدّد الوزراء على أن إطلاق الحوثيين لصواريخ بالستية على الدول المجاورة يشكّل تهديداً لأمن المنطقة ويطيل أمد الصراع. ودعا الوزراء إلى وقف فوري لمثل هذه الهجمات من جانب القوات الحوثيين وحلفائهم.

وأكد الوزراء مجددا على أن تقديم الأسلحة لقوات الحوثيين وللقوات المتحالفة مع الرئيس السابق صالح يعتبر انتهاكاً لقراري مجلس الأمن الدولي 2216 و2231. وأعرب الوزراء عن دعمهم القوي لجهود الأمم المتحدة الخاصة بالتحقيق في منشأ تلك الصواريخ واتخاذ الإجراء المناسب.

أيّد الوزراء مضاعفة الجهود للوصول إلى حلٍّ سياسي، حيث أنه يظل السبيل الوحيد لإنهاء الصراع ومعالجة التهديدات الأمنية التي يتعرض لها جيران اليمن. وأعرب الوزراء عن ضرورة أن تتحلى جميع الأطراف بالمرونة، وأن تتخلى عن الشروط المسبقة، ودعوا الحوثيين وحلفاءهم إلى التواصل مع المبعوث الخاص للأمم المتحدة، اسماعيل ولد الشيخ أحمد، في العملية السياسية.

اتفق الوزراء على أن هذه المسألة الملحة تستدعي منهم الاجتماع والتشاور بشكل منتظم لتنسيق المواقف وبلورة خطوات ملموسة تؤدي إلى تسوية سياسية.